

الذهب يتأرجح محلياً وعالمياً

فوترة وربط إلكتروني ورسم إنفاق استهلاكي



■ خاص - الاقتصادية

في خضم التراجع الكبير بالقدرة الشرائية للشريحة الأكبر من السوريين، وتغير قائمة مشترياتهم وترتيب أولياتها، يبدو الحديث عن أسعار الذهب ترفاً لذي هؤلاء الذين يجهدون في تأمين الحد الأدنى لمتطلبات أسرهم اليومية من المأكّل والملبس وخلافه، لكن متابعة أسعار المعدن الثمين - بغض النظر عن توجههم للشراء أو البيع أم لا- والتي تآرجحت بقفزات كبيرة خلال الفترة الأخيرة صعوداً وهبوطاً محلياً وعالمياً، تبقى متابعة أسعار الذهب عادةً يومية لدى الجميع، وحديثاً لا يخلو منه الشارع السوري بكل شرائحه، الذي يقرأ من أسعار الذهب ويتنبأ عبرها بحركة أسعار باقي السلع، كما أن الأغلبية يعتبرونه ملجأهم الآمن للدخار، وفق أحاديث الناس وتجار الصاغة على السواء.

ومع تطبيق نظام الفوترة والربط الإلكتروني بداية حزيران، ودفع رسم الإنفاق الاستهلاكي مباشرة من المشتري (المستهلك النهائي)، أبدى تجار سوق الصاغة مخاوفهم من تأثير هذه الإجراءات الجديدة على مهنتهم، وانعكاسها ركوداً على السوق التي هي بالأساس تشهد تراجعاً كبيراً في نشاطها مع الوضع الاقتصادي، كما يتخوف المواطنون أن تشهد أسعار المعدن الثمين قفزات أكبر مع بداية التطبيق، فما الانعكاسات الحقيقية المتوقعة؟ وكيف تحقق الآلية الجديدة العدالة الضريبية وتحافظ على حقوق البائع والمستهلك؟ وما تأثيره على القرارات الشرائية والادخارية للمواطن؟ ولماذا يشهد السعر هذا التذبذب صعوداً وهبوطاً؟

المالية تُذكر: التطبيق حتمي

قبل أيام ذكرت الإدارة الضريبية مكلفي مهنة صياغة وبيع المجوهرات بضرورة مراجعة مديريات المالية في المحافظات لاستكمال إجراءات الربط الإلكتروني، حيث

إثنا اعتباراً من تاريخ ١/حزيران/٢٠٢٤ (تاريخ نفاذ القانون رقم ١٥/ لعام ٢٠٢٤) أصبح رسم الإنفاق الاستهلاكي مطبقاً على الحلبي الذهبية الخاصة والمصنوعات الذهبية والمعادن الثمينة الأخرى ومصنوعاته عند عملية البيع وبنسبة ١ بالمئة من القيمة النهائية المدفوعة (قيمة المعدن الثمين وأجور الصياغة).

في البلاغ ذاته ذكرت الإدارة أيضاً أنه يجب على السادة المستهلكين (المشترين) عند كل عملية شراء للحلبي الذهبية طلب الفاتورة والتأكد من أن رسم الإنفاق الاستهلاكي من مشتلتها، كما يمكنهم التأكد من توريد هذا الرسم المدفوع من قبلهم إلى الإدارة الضريبية من خلال قراءة رمز الاستجابة السريع (QR) عبر تطبيق «فاتورتك حقه» الموجود على موقع الهيئة العامة للرسوم والضرائب.

وفي فيديو تعريفي ذلّت بلاغها برباط له، أوضحت هيئة الضرائب خطوات استخدام تطبيق الربط الإلكتروني لإصدار الفواتير الخاصة بمهنة الصاغة، وآلية تأكد

بمختلف مراحل تصنيعه وتحضيره للبيع النهائي (بما فيها أجور ورش التصنيع، أرباح بيع الجملة، أرباح بيع الغرق)، على حين يستوفي الرسم على المجوهرات ومصنوعاتها على اختلاف أنواعها (ذهب مرصع، لؤلؤ، أحجار ثمينة، الماس محلية ومستوردة) عند البيع للمستهلك النهائي بنسبة ٥ بالمئة وفق الآلية السابقة، أما رسم أدوات المائدة المصنوعة من الذهب أو الفضة أو المعادن الثمينة وأجزائها بنسبة ٢٠ بالمئة عن البيع للمستهلك النهائي، كما يستوفي الرسم بالنسبة ذاتها أو المعادن الثمينة والبلاتين وأجزائها.

وشهدت نهاية العام ٢٠٢٣ تخفيض معدلات الضريبة على الدخل بالرسوم التشريعي رقم ٣٠، حيث كان بنسبة ٢٨ بالمئة لفق ٣ ملايين، وأصبحت ٣ ملايين هي الحد الأدنى المعفى من الضريبة، على ذلك شرائح تبدأ تصاعدياً بـ ١ بالمئة حتى الشريحة العليا والتي تتجاوز ٥٠٠ مليون ليرة، وضربيتها ٣٠ بالمئة، التي تعتبر النسبة الأعلى.

ركود في البيع والشراء

من يعمل يخضع للضريبة ويدفع بقدر الربح الذي حققه، ومن حقق ربحاً أقل من الحد الأدنى المعفى من الضريبة لا توجد عليه ضريبة على الإطلاق، هي معادلة عامة بالمتنور القانوني الضريبي، لكن كيف يرى أصحاب المهنة القادم من وجهة نظرهم؟

يتخوف أصحاب محلات بيع الذهب من تهديد مهنتهم مع بداية التطبيق في دمشق ثم الانتقال إلى التطبيق في باقي المحافظات، يرون أن الأمر يحتاج لدراسة ومناقشات أكثر، ويتخوفون من داخل الحسابات وصعوبات فهم الآلية الجديدة ومتطلبات تنفيذها.

تجار متخوفون: يؤثر في المهنة والسوق ١٠٠!

جزماتي يطمئن: يحقق العدالة الضريبية!

التواصلية

وفي جولة لـ «الاقتصادية» على أصحاب محلات الصاغة بدمشق، أبدى عدد منهم تخوفهم من رد فعل سوق المعدن الثمين مع تطبيق الفوترة ورسم الإنفاق الاستهلاكي، وهو بالأساس سوق غير نشيط لضعف القدرة الشرائية للمواطنين، وارتفاع الأسعار الكبير، وأوضحوا أن الزبون مثلاً سيقوم بحساباته، وسيشعر أن هذا الرسم الإضافي عبء آخر على الفاتورة الكبيرة أصلاً، وقد يعزف عن الشراء إن كان للزينة أو الادخار. أصحاب محلات الصاغة لفتوا في تحليلاتهم للقيام وفق ما يقيسونه من خلال ملاحظاتهم اليومية بشأن حركة السوق، أن عمليات بيع الزبائن لما يملكون من حلي ومصاغ ربما تزداد، ما قد يدخل السوق في أزمة تأمين السيولة، وبالتالي عزوف الصاغة من جانبهم عن الشراء من الزبائن، مع ملاحظة أن هذا الاتجاه (بيع الزبون إلى الصانع) هو الآخر تراجع كثيراً، حيث الناس استخدمت مدخراتها لتأمين متطلبات حياتها اليومية، كما أن هذا لا يشكل أي وزن أو قيمة تذكر في الميزان التجاري في سوق كهذا، ولا يمكن قياسه كمؤشر لحركة المعدن الثمين.

ويطرح الصاغة بعض آرائهم بخصوص الضريبة، ويتساءلون لماذا لا تكون مبلغاً مقطوعاً عن كل غرام ذهب مبيع؟

وبحثاً عن جواب لتساؤلهم فتحنا الباب بسؤال: ماذا في حال ارتفعت الأسعار؟ هل تبقى الضريبة ثابتة؟ ما يعني أن كل ارتفاع أسعار هو فعلياً انخفاض في الضريبة، وزيادة كبيرة في أرباحهم، وربما يدخل هذا في التباس يبدو وكأنه تهرب ضريبي، حيث لا يمكن أن يتم تعديل الضريبة لحظياً مع كل تغير في السعر، ما يعني أن هذا غير منطقي في أي ميزان تجاري أو ضريبي، إلا في ميزان من طرحة.

جمعية الصاغة: يحمي المشتري

رئيس مجلس إدارة الجمعية الحرفية للصاغة وصنع المجوهرات بدمشق غسان جزماتي أكد في تصريح لـ «الاقتصادية» أن تطبيق الربط الإلكتروني ونظام الفوترة يحقق العدالة الضريبية، ورأى أن هذه الإجراءات إيجابية بالجمال ولكل الأطراف، وأن هذه المخاوف غير مبررة ولا أساس لها، مبيّناً أن الرسوم خفضت الرسم من ٥ بالمئة إلى ١ بالمئة، حيث كان تاجر الذهب يدفع الرسم للجمعية عند وضع «الدمغة» بنسبة ٥ بالمئة، وهو اليوم وفق الآلية الجديدة غير مضطر لدفع رسم إنفاق على كامل المصاغ الذي يضعه في محله قبل بيعه.

وأضاف شارحاً: بات واضحاً أن الرسم يدفع مباشرة من الشاري وبنسبة ١ بالمئة فقط عند البيع، وعند تحصيل الضريبة سيدفع عن مبيعاته الفعلية وفق الفواتير النظامية، التي تزود بها الكترونياً الهيئة العامة للرسوم والضرائب، وفق الشرائح الواضحة والمفضلة، وهذا يعود بشكل جيد على التاجر والمستهلك أيضاً لكونه شفافاً، وأن التكلفة الضريبية يعتمد على أمور كثيرة منها مكان المحل وحماية الذهب الموجودة فيه وغيره، وموضوع الفوترة يحدد حجم المبيع الفعلي لكل محل، والتكلفة الضريبية مقسم وفقاً لعدة شرائح، حيث الأولى معفاة، ثم تبدأ الشرائح تصاعدياً، والفاتورة مفصلة وواضحة بين ثمن الذهب والأجور والرسوم، يعني أن الضريبة ستكون فعلياً على الدخل الفعلي الحقيقي.

جزماتي شدد على ضرورة أن يطلب المشتري الفاتورة النظامية المفضلة كجزء من حقه، والتي تعتبر وثيقة قوية يحمي بها ممتلكاته الذهبية وحقوقه في حال حدوث أي خلل أو مشقة أو سرقة أو غيرها، وعليه أن يرفض البائع إعادة فرق الأجرة للمشتري، أوضح جزماتي أنه يتم إبلاغ مديرية التكوين بكتاب رسمي لضبط مخالفة مالية وإغلاق المحل والمصادرة إلى حين يبيت القضاء.

السماح بإدخال الذهب الخام.. دفع كبير لمهنة الصاغة ورافد اقتصادي

في ٢١/١٢/٢٠٢٣ أصدر السيد الرئيس بشار الأسد القانون رقم (٣٤) لعام ٢٠٢٣ المتضمن تنظيم حالات



المخاوف غير مبررة ولا أساس لها والمرسوم خفض الرسم من ٥ بالمئة إلى ١ بالمئة

الذهب يتأرجح صعوداً وهبوطاً

إدخال الذهب الخام إلى سورية، والإعفاءات والرسوم المترتبة عليه، حيث يسمح للسوري والأجنبي المقيم وغير المقيم بإدخال الذهب الخام ويعفى من الحصول على إجازة استيراد كما يسمح بإدخال الذهب الخام بصحبة مسافر.

وتخضع عملية الإدخال لرسم مالي مقطوع بالقطع الأجنبي قدره ١٠٠ دولار أميركي لكل كيلو غرام يتم تحصيله من الأمانات الجمركية، واستيفائه من الشخص مدخل الذهب الخام، ويحوّل إلى حساب الزبينة المركزية.

عن أهمية القانون في دعم مهنة الصاغة وتنشيط ورشها، وانعكاسات ذلك بداية على سوق الذهب ثم الحرفيين السوريين وصولاً إلى رفد عجلة الاقتصاد الوطني، شدد جزماتي على الأهمية الكبيرة للقانون بكل هذه المحاور، وكشف أن الجمعية تلقت وتتلقى الاتصالات من دول الجوار والخليج للاستفسار عن التفاصيل والإجراءات حيث أبدى المتصلون اهتماماً كبيراً بالموضوع لما للحرفي السوري من سمعة جيدة على المستوى الإقليمي.

وعن الأجور وكيف سيتم تحديدها، أوضح أن الأجور التي سيتقاضها الحرفي ستتم دراستها بعناية ودقة وفق دول الجوار بما يحقق المنافسة وجذب أكبر عدد ممكن إلى السوق السوري.

ويوضح جزماتي في التفاصيل أن الحرفي السوري بحاجة للذهب الخام، وهذا القانون سمح بإدخاله بتسهيلات وشروط مبسطة، مبيّناً الفائدة الاقتصادية له بجوانب عديدة أولها على سبيل المثال أن كل ١ كغ ذهب خام يدخل من عيار ٢٤ قيراطاً سيتم تصنيعه في سورية، وإخراج ١ كغ مصوغات ذهبية من عيار ٢١ قيراطاً مصنعة محلياً في الورشات السورية المرخصة، ويضيف إن كل كيلو غرام (١٠٠٠ غرام) عيار ٢٤ قيراطاً، يُنتج (١١٣٧) غراماً من عيار ٢١ قيراطاً، أي إن ١٣٧ غراماً ستبقى في السوق السورية وهي عبارة عن أجور صياغة، يتم رد السوق بها، إضافة إلى فائدته في تشغيل الحرفي السوري وزيادة دخله، وكل ذلك يصب في دورة الاقتصاد بالبلاد.

التواصلية

لا إحصائيات عن حجم حركة سوق الذهب في سورية، وربما سيكون الربط الإلكتروني دور مهم في هذا الجانب أيضاً، إذ يمكن من خلال البيانات الواردة إلى هيئة الضرائب والرسوم التي يجب أن تصل يومياً أو شهرياً، أن تظهر كميات البيع والشراء وحركة السوق بدقة أكثر. وكما كل جديد إلى أن يفهم البائع (الصانع) والزبون المشتري (المستهلك) الآلية وفوائدها، تبقى الأسئلة مشروعة، وكثيرة!!!